مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الرابع عشر – العدد الثاني . ربيع الآخر – جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ / مارس – مايو ٢٠١٢م

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- الفارق النحوي والفارق الدلالي بين أفعال المطاوعة والأفعال المبنية للمفعول
- نظرة في شواهد ابن مالك.. كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح» نموذجاً
- نحو الحكاية في اللغة العربية
- العلامة ف. عبدالرحيم وكتابه (معجم الدخيل)

تحقيق نسبة كتاب "شرح شواهد الإيضاح"
المنسوب لابن بَرِّيّ

رفيع غازي السلمي

أستاذ النحو والصرف المساعد

في كلية الآداب والعلوم الإنسانية

فرع كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة

باسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد فقد ينفرد عامل، أو تتضامّ عوامل، فتخفي نسبة كتاب لِمؤلِّفه، كأن تكون له نسخة خطية واحدة، اللوحةالأولى والأخيرة منها مطموسةأو غير واضحة أو مفقودة ؛ أو يكون على أصل تلك النسخة حاشية أو حواشٍ، فيدخل الناقل شيئا منها بالمتن ؛ أو يكون عليها اسم للكتاب دون المؤلِّف، وقد اشترك في اسم الكتاب مؤلِّفان لأحدهما شهرة عند المترجمين أو الباحثين تفوق الآخر ؛ أو... وحينئذٍ يقع مَن رغب في إخراج الكتاب، ورام تحقيقه، وسَعِد بالعثور عليه في حذر شديد،وربّما في حيصَ بيصَ، وقد يصبح حاله كحال القائل:

قذفَ العبءَ عليّ وولّى أنا بالعبءِ له مُستقلُّ

لكن قد يفتح الله عليه، فيصل للطريق المؤدِّي لاسم المؤلِّف بيسرٍ وسهولة، ودون أيّ احتمالٍ أو شكّ، وقد يجد نفسه أمام طُرُقٍ مُحتملة، تجبره على التحرِّي والسؤال، لكن سرعان ما يسبق بعضها بعضا في بعد الاحتمال وتلاشيه حتى يستقر على طريقٍ مؤدٍّ لاسم المؤلِّف .وقد يكون سادرا أمام احتمالاتٍ متعدِّدة، فيجنح للاجتهاد، مصيبا تارة حين يستسلم للتُّؤدة، ويدقّق كلّ دليلٍ وما يستلزمه؛ وغيرَ مصيبٍ تارة أخرى حين يدفعه الاستعجال، وتنتابه الجرأة، وتتراءى له الأدلة .

ولعلّ من نماذج هذا الأخير – الاجتهاد غير المصيب – اجتهاد الدكتور عيد مصطفى درويش في نسبة كتاب "شرح شواهد الإيضاح" لابن بَرِّيّ المصري المتوفى سنة ٥٨٢هـ. فقد اصطحب العجلة للاتّكاء على أدلّةٍ لا واقع لبعضها، ولا إدراك للوازم بعضها الآخر، وأخرج الكتاب عن طريق مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٤٠٥هـ.. ولو أنه أعطى ما جاء بمتن الكتاب من قوله " قال مصنفه أبو بكر محمد

ابن عبد الملك النحوي "حقّه من التأمّل والمراجعة لعدل عن تلك النسبة، ولما لجأ لتخريج النص تخريجا يصعب هضمه، حيث قال: " فابن ابن بَرّيّ يشير إلى كتاب لأستاذه محمد بن عبد الملك، ينقل عنه ؛ ولشهرة الكتاب لدى التلميذ وعلماء العصر جاء بصيغة الضمير " .

من أجل ذلك رأيتُ أن أقدّم هذا البحث ؛ ليكون كاشفا النسبة الصحيحة للكتاب، راجيا إحقاق الحقّ واتّباعه.

وقد اكتمل البحث بتمهيد، وثلاثة مباحث. التمهيد: جعلته تعريفا مقتضبا لمحمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ النحوي، وتلميذه ابن بَرّيّ، والكتاب المحقّق. أما المباحث الثلاثة فقد جعلت الأول منها: لما كشفته النسخة الخطية للكتاب، والثاني: لنسبة الشرح لمحمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ النحوي، والثالث: لنقد نسبة الشرح لابن بَرّيّ. وقد أعقبت ذلك بخاتمةٍ للنتائج والتوصيات، وبذكرٍ للمراجع، والله المستعان.

التمهيد

محمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ(١)

هو أبو بكر محمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ النحوي الأديب، سكن إشبيلية، وتلمذ على ابن أبي العافية، وابن الأخضر، وغيرهما. ورحل إلى مصر، فاليمن، ثمّ عاد إلى مصر واستقرّ بها. استقلّ بحلقة لإقراء النحو، "ويكفيه فخرا أنه أستاذ أبي محمد بن بَرّيّ "(٢). له مؤلّفات، منها: جواهر الآداب وذخائر الشعراء والكتاب، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب، والكافي في علم القوافي. توفي - رحمه الله -

(١) تنظر ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة (٢ / ٤٧٢)، والبلغة (٢٧٢)، وإشارة التعيين (٣٢٥)، وجواهر الآداب (١ / ٣٤- ٣٩).

(٢) نفح الطيب (٢ / ٢٣٨).

بمصر سنة (٥٤٥ هـ) على ما قاله ابن الأبّار(١)، وقال المَقَرِّيّ(٢): "توفي بمصر سنة (٥٤٩)، وقيل: (٥٥٠)، وقيل:سنة (٥٥٥) برمضان ـ والأول أثبت" .

ابن بَرِّيّ(٣)

هو أبو محمد عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار بن بَرِّي النحوي المصري، " قرأ العربية على مشايخ زمانه من المصريين القادمين على مصر، وحصل له من ذلك مالم يحصل لغيره "(٤)، ومن هؤلاء المشايخ: علي بن جعفر المعروف بابن القَطّاع، وأبو بكر محمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ. وتصدّر الإقراء بجامع عمرو بن العاص، كما تولّى رئاسة ديوان الإنشاء في الدولة الفاطمية بمصر، ومن تلاميذه المشهورين: الجَزوليّ، وابن خَلَفٍ النحويّ.

وكان كثير الاطلاع، والاهتمام الأدبي واللغوي، له إملاءات ورسائل ومسائل قصيرة، من بينها: حاشيته على المُعرَّب، والإيضاح والتنبيه، ورسالة في لو، ومسألة في جمع حاجة. توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥٨٢هـ).

الكتاب المحقّق

هو شرح لكلّ بيتٍ أورده أبو عليٍّ الفارسيّ في كتابه "الإيضاح" بجزأيه: الجزء الأول المطبوع باسم "الإيضاح العضدي"، والجزء الثاني المطبوع باسم "التكملة". ومادته أقلّ مواد شروح أبيات الإيضاح وشواهده المطبوعة، وبينها وبين مادة كتابي "المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح" لابن يَسْعُون، و"إيضاح شواهد الإيضاح" للقَيسيّ شبهٌ إلا أنّ شبهها بمادة كتاب "المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح" لابن يَسْعُون أكبر.

---

(١) التكملة لكتاب الصلة (٢ / ٤٧٢).

(٢) نفح الطيب (٢ / ٢٣٨)..

(٣) تنظر ترجمته في: معجم الأدباء (٣ / ٤٤٨) وإنباه الرواة (٢ / ١١٠)، والبلغة (١٢١)، وآراء ابن بَرِّيّ التصريفية (١ / ١٧–١٨).

(٤) إنباه الرواه (٢ / ١١٠).

وقد حقّقه الدكتورعيد مصطفى درويش عن نسخة فريدة تحتفظ بها دار الكتب المصرية برقم (٣٠ نحو). وأحرز مجمع اللغة العربية بالقاهرة قصب السبق في طبعه قبل شروح أبيات الإيضاح وشواهده الأخرى، وذلك عام (١٤٠٥هـ)، أي قبل نحو سبعة وعشرين عاما.

وللدكتور محمود الطَّناحيّ ـ رحمه الله ـ بحثٌ قيّمٌ،لم يتطرق فيه لنسبة الكتاب، وإنماانتقد عمل المحقّق، وقدّم ملاحظات على الدراسة، ثم أبرزَ جملة من تصحيفات وتحريفات وأسقاط من خلال قراءة للكتاب دون الرجوع للمخطوط، قادته للقول[١]: "ولست أملك إلا أن أضع نسختي، وعلى حواشيها كلّ ما أصلحته تحت تصرّف المحقّق الكريم، ومجمع اللغة الموقّر ؛ لإعادة تحقيق هذا الكتاب الذي لم يحقّق بعدُ " .

وقد توقّف في أثناء ذلك عند عنوان الكتاب، ورجّح أن يكون اسمه "شرح أبيات الإيضاح" لا "شرح شواهد الإيضاح" . ولعلّ ممّا يؤكّد ترجيح الدكتور الطَّناحيّ ـ رحمه الله ـ أن ابن عصفور ـ كما سيأتي[٢] ـ ذكر في كتابه "المفتاح في شرح أبيات الإيضاح" هذا الكتاب ثلاث مرات كلّها باسم "شرح أبيات الإيضاح" .

---

(١) شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي تأليف ابن بَرّيّ المصري عرض ونقد (١٤٣) .

(٢) ينظر: ص (١٠–١١).

المبحث الأول: ما كشفته النسخة الخطية للكتاب

اعتاد المحقِّقون في إخراجهم لكتب التراث أن يصفوا مخطوط الكتاب وصفا دقيقا، ويثبتوا صورا من صفحاته، " لا سيما صفحته الأولى والأخيرة ؛ لأنّها أدقّ الصفحات في التعبير عن تقدير المخطوطات "(١)، ومعرفة مؤلِّفيها وعناوينها.

وهم بهذا يمنحون القارئ حقّ المشاركة في التحرِّي والدقّة، وإبداء الرأي ؛ ويقطعون عليه موارد الاحتمالات والظنون فيما أثبتوه، وتوصّلوا إليه.

وقد كان حريّا بمحقِّق هذا الكتاب أن يحتذي حذوهم، لكنّه لم يفعل، حيث تبيّن بالاطلاع على نسخة المخطوط وما أورده في قسم الدراسة أنه لم يصف ما جاء بهامش صفحات المخطوط من تعليقات كثيرة(٢)، ولم يثبت مصورة الصحيفة الأخيرة ممّا أخفى أمرا في غاية الأهمية، ألا وهو: اشتمال المخطوط على شرح وتعليق عليه.

ولتوضيح ذلك أنه جاء في آخر متن الصحيفة الأخيرة من المخطوط النص الآتي: "تمّ التعليق على أبيات الإيضاح، لأبي علي الفارسي بحمد الله وعونه، وذلك لثلاثٍ خلون من رمضان سنة خمس وسبعين وخمسمائة، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وسلّم تسليما".

وجاء بهامش هذا النص بخطٍّ مغاير النص الآتي " وشرح الشواهد، لأبي محمد عبد الله بن بَرِّيّ، كما ظهر لنا من الورقة الخامسة والستين(٣) عند قوله:

إذا رأيتَ بوادٍ حيّةً ذكَرا".

فالواو التي ابتدأ بها النص الثاني تدلّ على اشتمال المخطوط على شرح وتعليق

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص (٨٣).

(٢) ينظر اللوحات الآتية (٨- ١٨- ١٩- ٢٣- ٤٠- ٤٣- ٤٥- ٤٦- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٧- ٧٤- ٧٦- ٧٧- ٨٧....).

(٣) في الأصل (الستون).

عليه؛ لأنّها واو العطف، أي تمّ التعليق على أبيات الإيضاح وتمّ شرح الشواهد. هكذا ظهر لي، ويؤكّد هذا أنّ التعليق ـ كما هو معلوم ـ أخص من الشرح ؛ إذ يُقيّد عادة بما يُدوّن أو يُكتب على هامش كتابٍ من نقد أو استدراك أو تصحيح أو فائدة وما إلى ذلك. وهو ما يمكن تطبيقه على المادة التي جاءت بهامش المخطوط، نحو قوله: "صوابه غناء، وكذلك هو في شعره "(١)، وقوله:" الصحيح أن القصيدة لأمية..."(٢)، وقوله: "أفيخ اسم موضع، وهو ـ بالضم ـ عند الأصمعي، وبالفتح عند غيره"(٣). وقوله: "جميع ما قاله في هذا البيت تصحيف..."(٤).

وفي نفس الوقت المادة التي جاءت بمتن المخطوط لا ينطبق عليها هذا الذي ذُكر، وإنّما ينطبق عليها اسم الشرح، إذ تحرّى فيها المؤلّف ما أورده الفارسيّ في الإيضاح بجزأيه من أبياتٍ، ثمّ أجرى في كلّ بيتٍ منهجا منضبطا لا يكاد يختلف: يذكر نسبة البيت أولا إن كان القائل معروفا لديه، وإن لم يكن معروفا يقول(٥): "وأنشد، وهو غفل "، ثم يُثبت البيت، ويذكر شيئا مما قبله وبعده، ويبين معاني الألفاظ الغامضة به، وما به من روايات مرتبة حسب ورودها. وقد يتوقف عند البيت المُنشد، فيبيّن وجه ذكره، وما به من أوجه إعرابية، وقضايا صرفية، ومناسبات تاريخية.

فإذا قد تبين أن المخطوط عبارة عن شرحٍ لأبيات الإيضاح وتعليق عليه، وأن التعليق ما جاء بالهامش، والشرح ما جاء بالمتن فإن المقام يستدعي طرح السؤال الآتي:

---

(١) ينظر: (٥٧ / أ) ولم يثبتها المحقق.

(٢) ينظر: ص (٤٠ / أ المخطوط، ٢٨٥ المطبوع).

(٣) ينظر: ص (٤٥ / أ المخطوط، ٣١٧ المطبوع).

(٤) ينظر: ص (٩٩ / أ المخطوط، ٦٢٥ المطبوع).

(٥)ينظر: ص (١٢٩– ١٣٥– ١٥٩– ١٦٤– ١٨٢– ٢٠٣).

لِمَ ذُكِر التعليق بمتن الصحيفة الأخيرة من المخطوط، وذُكِر الشرح بهامشها مع أن الأصل يقتضي العكس ؟.

وللإجابة على هذا السؤال أقول: لقد ظهر لي من القراءة المتأنية في المخطوط أربعة أمور، أهمها الأمر الأول؛ الذي هو الجواب المباشر للسؤال، وهو:

أن أصل هذا المخطوط الذي طبع منه الكتاب نسخة للمعلِّق على شرح أبيات الإيضاح، بدلالة اكتفاء ناقلها بالنص الذي ورد في متن الصحيفة الأخيرة من المخطوط، وهو: " تمّ التعليق على أبيات الإيضاح... "، وبدلالة نقله الشرح والتعليق معا، وبخطٍ واحد.

ثمّ إن أحد المتأخرين المطّلعين على هذه النسخة المنقولة لما أدرك أنّما جاء بالمتن إنّما هو الشرح (شرح أبيات الإيضاح)، وظهر له من خلال الحديث عن أحد الأبيات أنّ مؤلِّفه ابن بَرِّيّ كتب بخطّه على هامش الصحيفة الأخيرة من المخطوط النص الآتي: "وشرح شواهد الإيضاح..." . لذلك جاء ذكر التعليق بالمتن، وجاء ذكر الشرح بالهامش.

الأمر الثاني: أنّ ناقل المخطوط أدخل نصوصا من نصوص التعليق في الشرح(١) دون أن يتفطّن لذلك المحقّق مع وضوح ذلك في بعض المواضع. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

١- ما جاء بمتن المخطوط(٢) بعد إنشاد ثلاثة أبيات لبيت جرير:

ألم أَخصِ الفرزدقَ قد علِمتُم

فأمسى لا يَكيسُ مع القُرومِ؟

---

(١) ينظر: اللوحات (٥٨ / أ، ٧٦ / ب ، ٩٣ / أ) وما يقابلها من المطبوع على الترتيب (٣٨٦- ٤٨٥- ٥٨٦).

(٢) ينظر: اللوحة (٥٢ / ب، ٥٣ / أ) ، و ص (٣٥٩ ، ٣٦٠) من المطبوع.

"في شعره: لا يكش. والكشيش: الهدير. (قال الشيخ أبو محمد: أيده الذي في شعره، وهو الصحيح، وما سواه تصحيف.

ألم أَخصِ الفرزدقَ قد علِمتُم

فأمسى لا يَكيسُ مع القُرومِ؟

والكشيش والكتيت: واحد، وهو: هدير الفحل قبل نبات شقشقته)...".

فما بين القوسين ليس من الشرح، وإنما هو نص تعليق عليه؛ إذ لا يقبل أن يقول الشارح "في شعره: لا يكش"، ثُمّ يقول بعدُ: "أيده الذي في شعره". أو يقول: "والكشيش الهدير"، ثُمّ يقول بعدُ: "والكشيش والكتيت واحد، وهو هدير الجمل...". ثُمّ إنه من غير اللائق أن يكرّر الشارح بيت جرير - كما هو ظاهر النص - من غير مُبرّر.

٢- ما جاء بمتن المخطوط(١): "وأنشد لعبيد، وقيل: هو لحارثة بن بدر بن حصن بن قطن بن غدانة:

إذا رأيتَ بوادٍ حيَّةً ذكَرا

فاذهب ودعني أُمارسُ حيَّةَ الوادي

قال الشيخ أبو محمد - أيده الله -: البيت لأعشى طرود، وطرود: حي من فهم. وقبله:

أنا ابنُ فَهْمِ بنِ عمرٍو حين يَنسُبُني

وفي صميمِ سُليمٍ وريُ أزنادي

وأما حارثة بن بدر فإنما أتى به متمثلا، يعني: إذا رأيت بواد. وقبله:

إنّي وإيّاك والأمثالُ أضربُها

في حسنِ زجرٍ على نأيٍ وإبعادِ

لكالذي قال يوما في مُعاتبةٍ

والقومُ شتّى: ألا لله أجدادي

(١) ينظر: اللوحة (٦٥ / ب)، وص (٤٢٨-٤٢٩) من المطبوع.

وبعده:

إنّي قصدتُ ولم تخشَ الحُتُوفَ إلى
ليثِ العرينِ ولم تَقصِد بميعادِ
لم يسأمِ الناسَ والدنيا مُزخرفةٌ
والناسُ ناسٌ لإصلاحٍ وإرشادِ
ما حبّبَ العيشَ عندي غيرُ واحدةٍ
خوفَ المذلّةِ أن تنزلْ بجدْجادِ

وقبله:

يا كعبُ صبرا فلا تجزعْ على أحدٍ
يا كعبُ لم يَبقَ منّا غيرُ أجسادِ
إلا بُقيّاتُ أنفاسٍ نُحشرِجُها
كرائحٍ راحلٍ أو باكرٍ عادي
يا كعبُ ما راحَ من قومٍ ولا ابتكروا
إلا وللموتِ في آثارِهِم حادي
يا كعبُ ما طلعَت شمسٌ ولا غَربَت
إلا تُقرِّبُ آجالا لميعادِ
يا كعبُ كم مِن حمى قومٍ نزلتَ بهِ
على صواعقَ من زجرٍ وإبعادِ"

فهذا النص فيه إشكال غير خافٍ من جهتين: تكرار نسبة الشاهد، وتكرار لفظ "وقبله" ثلاث مرات بلا مسوّغ. وقد ترك المحقّق هذا الإشكال دون أن يُشير إليه، أو يوجد له تفسيرا.

والحقيقة أن بالنص تعليقا دخل في كلام الشارح، بدليل أن الشاهد المذكور في

النص لم يكن منسوبا عند أبي علي الفارسي في الإيضاح[1] حتى يبتدئ الشارح بنسبته لعبيد، ثُمّ يقول: "وقيل: هو لحارثة بن بدر..."، ثُمّ يعقّب على ذلك بقوله: "البيت لأعشى طرود..." .

وقد كتب ناقل المخطوط على الهامش بخطّه عقب ذكر أول بيتينِ متتاليين في النص أمرين جديرين بفصل نص التعليق عن نص الشرح.

الأول: قوله: " (البيتان المتقدمان)، وهما: (إني وإياك)، وقوله: (لكالذي قال) بعد قوله: (يا كعب كم من حمى قوم) انتهى. فهذه إشارة منه إلى أن البيتين المذكورين حقّهما أن يكونا آخر بيتين في النص، وقد قدّمهما سهوا..

الآخر: قوله: "رجع". وهذه إشارة منه ـ أيضا ـ لانتهاء كلام المعلّق، والرجوع إلى كلام الشارح.

فإذا أخذنا بما كتبه ناقل المخطوط، وبما جاء من تكرار نسبة الشاهد يكون نص التعليق الداخل بين كلام الشارح ثلاثة أسطر منحصرة بين قوله بعد الشاهد: "قال الشيخ أبو محمد..."، وقوله: "يعني: إذا رأيت بوادٍ"، و يكون لفظ (وقبله) المذكور بعد نص التعليق المدخل بالمتن قد كتبه ناقل المخطوط سهوا. وعليه تزول جهتا الإشكال في هذا النص، ويكون الشارح في هذا قد قدّم ـ على غير الغالب في منهجه – الأبيات التي بعد الشاهد على الأبيات التي قبله[2].

الأمر الثالث: أن المحقّق فَعَل فِعْل ناقل المخطوط، أدخل نصوصا من نصوص التعليق في الشرح دون إشارة منه[3]، ومن ذلك:

---

(١) ينظر: ص(٣٦٧) من التكملة.

(٢) ينظر: أمثال هذا التقديم في الشاهد (١٢) ص (٩٧)، والشاهد (٤٧) ص(١٦٨)، والشاهد (١٤٥) ص (٣٥٥)

(٣) ينظر: اللوحات (٨/ ب– ٣١/ ب ، ٢٥/ ب ، ٣٥/ ب) وما يقابلها على الترتيب في المطبوع (١٠٣– ١٧٣– ١٩٧– ٢٥٣)

١- ما جاء في الشاهد رقم (١٥)[١] حيث أدخل المحقّق خمسة نصوص من نصوص التعليق المثبتة بهامش اللوحة (٧ / ب)، وهي:

- الأول: "وقبله:

تُزاحمُنا عندَ المكارمِ جعفرٌ

بأعجازِها إذ سلّحتاها صُدُورُها

كنّى بأعجازها عن النساء، وبصدورها عن الرجال".

- الثاني: "وهو الكَلْحَبَة[٢] اليربوعي، واسمه هُبيرة، والكَلحَبَة لقب له".

- الثالث: "وقبله:

أَمَرتُهُم أمري بمُنعَرجِ اللِّوى

ولا أمرَ للمَعصيّ إلا مُضيّعا"

الرابع: "وهو لابن ميّادة، واسمه الرمّاح بن الأبرد، وميّادة أمّه".

- الخامس: "وقبله:

ألا لا تلِطّ الستر يا أمّ جحدرٍ

كفى بذرا الأعلام مِن بيننا سِترا"

٢- ما جاء في الشاهد رقم (٤٩)[٣] من قوله: "يجوز في إعرابه أربعة أوجه: أحدها: أن يكون (مجراها) بدلا من (الكأس)، على أن يكون المجرى مصدرا لا مكانا. واليمين ظرف في موضع خبر (كان) تقديره: مستقرّا اليمينا. الثاني: أن تجعل (اليمين) خبر (كان)، ولا تنصب على الظرف، وتقدر حذف مضاف تقديره: مجرى اليمين. الثالث: أن يكون (مجراها) مبتدأ، و(اليمين) ظرف خبر له، والجملة خبر (كان). الرابع: أن تجعل المجرى مكانا لا مصدرا، ولا يكون إلا

(١) ينظر: ص (١٠٢) من المطبوع.

(٢) أثبت المحقق (الكلحبة) بالياء وهو تحريف. ينظر: المؤتلف والمختلف (٢٢٨

(٣) ينظر: ص (١٧٣،) من المطبوع.

بدل الكأس، ويكون اليمين خبر (كان) لا ظرفا في موضع الخبر، ولا تقدّر حذف مضاف إذا جعلت المجرى مصدرا؛ لأنّ المجرى ـ هنا ـ اليمين" .

فهذا النص بأكمله مثبت بهامش الصحيفة (٢١ /ب)، وقد أدخله المحقّق في المتن. وممّا يؤكّد أنه تعليق، وليس من كلام الشارح ما ثبت بعده في المتن من نصٍّ لا مسوغ لاجتماعه مع هذا النص؛ لأنه لا يكاد يختلف عنه إلا في الإيجاز، وهو: "والمجرى ـ هاهنا ـ بمعنى: الجري والتصرف، أو بمعنى: المتصرف فيه على حسب ما يقتضيه الإعراب، إن جعلت المجرى بدلا بمعنى: الجري، فاليمين ظرف في موضع الخبر، أو خبر إن قدّرت حذف المضاف، أي: مجرى اليمين، وإن جعلت المجرى مكانا لم يكن إلا بدلا، وجاز فيه إذا كان مصدرا الابتداء. واليمين ظرف في موضع الخبر، ولا يكون خبرا"(١).

الأمر الرابع: ترجيح أن يكون التعليق من عمل ابن بَرِّيّ لثلاثة أشياء، هي:

– أولا: أنّه ورد في أحد نصوص التعليق(٢)، وفي ابتداء النصين اللذين سبق التمثيل بهما على ما أدخله ناقل المخطوط من التعليق بالمتن قوله: "قال الشيخ أبو محمد" . وهذا مما ارتاضه ابن بَرِّيّ الابتداء به في أقواله(٣) حتى أصبح شامة دالّة عليه في مؤلّفاته. بل يغلب على ظني أنه لما وَجَدَ أحد المتأخرين هذا القول في متن المخطوط انصرف ذهنه إلى أن الشرح لابن بَرِّيّ، فأثبت على الهامش بخطّه "وشرح الشواهد، لأبي محمد عبد الله بن بَرِّيّ، كما ظهر لنا من الورقة الخامسة والستين عند قوله: إذا رأيتَ بوادٍ حيّةً ذكَرا" .

ثانيا: أن أكثر كتب ابن بَرِّيّ إنّما هي حواشٍ وتعليقات ومسائل قصيرة نتيجة تولّيه ديوان الإنشاء في الدولة الفاطمية بمصر.

---

(١) ينظر: ص (١٧٤) المطبوع.

(٢) ينظر: اللوحة (٦٧ / ب) ويقابلها من المطبوع (٤٣٨).

(٣) ينظر: ما أحال عليه المحقق ص (٤٨– ٤٩).

ثالثا: وجود تطابق بين ما جاء في التعليق وكتاب " التنبيه والإيضاح " لابن بَرِّيّ(١)، ومن أمثلة ذلك:

– ما جاء بهامش اللوحة (٦٣/أ) – والمقابل للورقة (٤١٥) من المطبوع – بعد قول الشارح: وأنشد للأسدي:

ومُــركِــضــةٍ صَــريــحيٍّ أبــوهــا
يُــهــانُ لــهــا الــغُلامــةُ والــغُلامُ

" قال الشيخ: البيت لأَوس بن غَلفاء الهُجيميّ، وصواب البيت (ومركضةٌ) بالرفع؛ لأنّ قبله:

أعــانَ عــلى مِــراسِ الحــربِ زُغفٌ
مُــضــاعــفــةٌ لــهــا حَــلَقٌ تُــؤامُ"

وهذا التعليق جاء في "التنبيه والإيضاح"(٢)، يقول: "وذكر ـ أي الجوهري ـ في فصل (صرح) بيتا شاهدا على صريح: اسم فحل مُنجِبٍ، وهو:

ومُــركِــضــةٍ صــريــحيٍّ أبــوهــا
يُــهــانُ لــهــا الــغلامــةُ والــغلامُ

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ: البيت لأَوس بن غَلفاء الهُجيميّ، وصوابه "ومُركضةٌ صريحيّ" بالرفع؛ لأنّ قبله:

أعــانَ عــلى مِــراسِ الحــربِ زُغفٌ
مُــضــاعــفــةٌ لــهــا حَــلَقٌ تُــؤامُ"

– جاء في اللوحة (٧٨/أ) والمقابل للورقة (٤٩٧) من المطبوع: "وأنشد لامرئ القيس:

(١) نظر: ص (٤٣٧، ٤٣٨) وما يقابلهما على الترتيب في التنبيه والإيضاح (٢/ ٦٤، ٢/ ٣٠٢).
(٢) صرح (١/ ٢٥٢).

فـالـيـدُ سـابـحـةٌ، والـرِّجلُ ضـارحـةٌ
والـعـينُ قـادحـةٌ، والمـتنُ مَـلـحـوبُ

وقبله:

قد أَشـهـدُ الـغارةَ الـشَّعـواءَ تَحـمـلُـني
جَـرداءُ مَـعـروقـةُ الـلِّـحـيـينِ سُرحوبُ

الصحيح أنه لعمران بن إبراهيم الأنصاري. قد أشهد الغارة (البيت). وبعده:

إذا تَـبَـصّـرَهـا الـراءونَ مُـقـبـلـةً
لاحتْ لَهُم غُـرّةٌ منـهـا وتَـجـبـيبُ[1]
رَقـاقُـهـا ضَـرِمٌ، وجَـريُـهـا خَـذِمٌ
ولحـمُـهـا زِيَـمٌ، والـبـطـنُ مَـقـبـوبُ

واليد سابحة... ... (البيت).

والمـاءُ مُـنـهـمـرٌ والـشَّـدُّ مُـنـحـدِرٌ
والقُصْبُ مُضطَمرٌ واللَّونُ غِرْبيبُ"

فقوله "الصحيح... إلى آخر الأبيات" ليس من كلام الشارح، وإنّما هو من جملة التعليقات التي أدخلها ناقل المخطوط في كلام الشارح بدلالتين:

الأولى: أن الفارسيّ في الإيضاح[2] لم ينسب الشاهد لامرئ القيس حتى يتصدّى الشارح لتصحيح نسبته لعمران بن إبراهيم الأنصاري.

الثانية: أن الشارح بيّن بعد هذا النص معاني ألفاظ البيتين الأولين حسب، وهي (الشعواء - جرداء - سرحوب - سابحة - الضارحة - القادحة - المتن - ملحوب)، فلو كان هو الذي ذكر بقية الأبيات لقام بتبيين معاني الألفاظ الغامضة فيها كضرم -

(١) أثبت المحقق (تجنيب) بدل (تجبيب) وهو تحريف، إذ التجبيب التحجيل. ينظر: ديوان إمرئ القيس (٢/ ٦٦٧).

(١) ينظر: ص (٤٠١) من التكملة.

خذم ـ زيم ـ مضطمر ـ غربيب .

وقد جاء هذا التعليق في " التنبيه والإيضاح "(١)، يقول : " وذكر ـ أي الجوهري ـ في فصل (قصب) عجز بيت شاهدا على القُصْب ـ بضم القاف ـ للمِعى، وزعم أن البيت لامرئ القيس، وهو :

والقُصْبُ مُضطَمرٌ واللَّونُ غِرْبيبُ

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ: " البيت لإبراهيم بن عمران الأنصاري، وليس لامرئ القيس، وصدره :

والماءُ مُنهمرٌ والشَّدُّ مُنحدِرٌ

وقبله :

قد أَشهدُ الغارةَ الشَّعواءَ تَحملُني

جَرداءُ مَعروقةُ اللِّحيينِ سُرحوبُ "

ثُمّ ذكر بقية الأبيات السابقة .

المبحث الثاني : نسبة الشرح للشَّنْتَرِينيّ

إذا كان التعليق قد تبيّن بالترجيح أنّه لابن بَرّيّ فإنّ الشرح قد تبيّن بأدلة أربعة أنّه لأبي بكر محمد بن عبد الملك النحوي الشَّنْتَرِينيّ، والأدلة هي :

الدليل الأول : ما جاء في المتن من قوله(٢) " قال مصنفه أبو بكر محمد بن عبدالملك النحويّ " . فهذا نصٌّ صريح باسم المؤلِّف .

الدليل الثاني : أنَّ ابن عصفور في كتابه " المفتاح في شرح أبيات الإيضاح " نقل قولينِ ورأيا عن محمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ(٣)، وقد ثبتت كلها بالنص في

(١) قصب (١ / ١٢٩) .

(٢) شرح شواهد الإيضاح (٢٢٦) . ينظر : ص (٧٢، ١١٥، ١٣٨) .

(٣) شرح شواهد الإيضاح (٢٢٦) . ينظر : ص (٧٢، ١١٥، ١٣٨) .

"شرح شواهد الإيضاح"، حيث قال ابن عصفور في سياق حديثه عما استشهد به الفارسي منقول أبي الغول الطهوي:

كـأنّ ـ وقـد أتى حـولٌ جـديـدٌ ـ

أَثـافـيـهـا حَـمـامـاتٌ مُـثُـولُ

"قال أبو بكر محمد بن عبد الملك في شرحه أبيات هذا الكتاب: هكذا أنشده أبو زيد (كأنْ) مخفّفة، وأنشد الفارسيّ في " التذكرة "، وغيرها من كتبه (كأنّ) بالتشديد"(١).

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" عن البيت المستشهد به(٢): "هكذا أنشده أبو زيد (كأنْ) مخفّفة، وأنشد أبو عليّ في "التذكرة":

كأنّ وقد أتى حولٌ أثافيها".

وقال ابن عصفور ـ أيضا ـ في سياق حديثه عما أنشده الفارسيّ للأعشى:

فإمّا تريني ولَي لِمَّةٌ فإنّ الحَوادثَ أَودى بِها

"وقال أبو بكرمحمد بن عبد الملك في شرحه أبيات هذا الكتاب: إنّ المراد بقوله (أودى بها): أودى بِمُعظمها، فإنّ قوله (ولي لِمّة) في موضع نصبٍ على الحال، ومحال أنْ يكون له لِمّة في حال ذهاب الحوادث بجميعها"(٣).

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" عن البيت المستشهد به(٤): "وقوله (أودى بها)، أي: ذهب بها، يعني بِمُعظمها؛ لأنّ قوله (ولي لِمّة) في موضع نصبٍ على الحال، ومحال أنْ تكون له لِمّة في حالٍ قد ذهبت الحوادث بجميعها".

وقال ابن عصفور ـ كذلك ـ فيما استشهد به الفارسيّ للبيد بن ربيعة:

(١) ص (١١٥).

(٢) ص (٣٥٧).

(٣) ص (٧٢).

(٤) ص (٣٤٦).

وأَرْبَــدُ فــارِسُ الــهَــيــجــا إذا مــا

تَــقَــعَّــرَتِ الَـمـشــاجــرُ بـالـفِـئـامِ

" وزعم أبو بكر محمد بن عبد الملك في شرحه أبيات هذا الكتاب أنّه يجوز أنْ تكون (الهيجا) فيه ممدودة، إلا أنّه لَمّا التقت همزتُها مع همزة (إذا) حُذفت الأولى تخفيفا، نحو قراءة مَن قرأ ﴿عَلَى الْبِغَا إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[1] بحذف الهمزة الأولى، فلا يكون له في البيت على هذا حُجّة"[2].

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" عن البيت المستشهد به[3]: "(فالهيجا) في هذا البيت يجوز أن يكون على لغة من قصر، ويجوز أن يكون على لغة من مدّ، لكنّه حذف إحدى الهمزتين تخفيفا، كما حذفها الذي قرأ ﴿عَلَى الْبِغَا إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾، ولا يكون على تسهيل إحداهما، فينكسر البيت ؛ لأنّ المهملة بين بين في حكم المتحركة ".

الدليل الثالث: ضعف أدلة نسبة الشرح لابن بَرِّيّ، كما سيأتي في المبحث التالي.

الدليل الرابع: وجود توافق في ثلاثة أمور (الآراء ـ المصطلحات ـ الأساليب) بين كتاب "شرح شواهد الإيضاح"، ومجمل كُتُب محمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ المطبوعة، مع قلّة المادة المشتركة بينه وبينها.

ولتوضيح ذلك لا بدّ من ذكر نبذةٍ عن كتب محمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ المطبوعة، وبيان مدى التقاء كلّ واحد منها مع "شرح شواهد الإيضاح" في الأمور السابقة كلها أو في اثنين منها أو في أحدها، وليكن ذلك وفق الآتي:

---

(١) الآية (٣٣) من سورة النور.

(٢) ص (١٣٨).

(٣) ص (٣٧٢– ٣٧٣).

أولاً: كتاب "المعيار في أوزان الأشعار"، وكتاب "الكافي في علم القوافي"، وهما صغيرا الحجم مختصان بعلم العروض والقافية، وقد أخرجهما الدكتور محمد رضوان الداية عام (١٣٩١هـ) في مجلد واحد. ولَمّا كان هذان الكتابان صغيرين ومختصّين بعلم العروض والقافية لم يلتقِ معهما "شرح شواهد الإيضاح" إلا بقدر عناية المؤلِّف بهذا العِلْم من نحو قوله(١) في قول أبي الأسود الدولي:

وما كلّ ذي لُبٍّ بمؤتيك نُصحَه

وما كلُّ مُؤتٍ نُصحَهُ بلبيبِ

: "ألزمه الردف عوضا من المحذوف".

وقوله ـ أيضا ـ(٢): "ويروى:

"حتّى تُفضّي عَرقى الدُّلي

: ... وفيه على هذه الرواية إِيطاء، وهو عيب".

وقوله ـ كذلك ـ(٣) في قول النابغة الذبياني:

تَناذرَها الراقونَ مِن سُوءِ سَمِّها

تُطلِّقهُ حينا وحينا تُراجعُ

: "وحذف المفعول من قوله (تراجع) لتقدّم ذكره؛ ولأنّ حركة الإطلاق قد سدّت مسدّه".

ثانيا: كتاب "تنبيه الألباب على فضائل الإعراب"، أخرجه الدكتور عبد الفتاح الحموز عام (١٤١٦هـ)، وهو مثل سابقيه في الصغر. وقد خصّه مؤلِّفه لفضل النحو والعربية، وحشد فيه النصوص والأقوال الدالّة على ذلك، ولذلك لم يلتقِ مع كتاب "شرح شواهد الإيضاح" في شيء.

(١) ص (٦٣٦).

(٢) ص (٤٦١).

(٣) ص (١٥٤).

ثالثاً: كتاب "تلقيح الألباب في عوامل الإعراب"، أخرجه الدكتور معيض العوفي، في خمس عشرة ومائتي ورقة. وهو أكثر كتب محمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ التقاءً في المسائل والمصطلحات مع كتاب "شرح شواهد الإيضاح"، إذ أبرز فيه المؤلِّف ـ مع كونه مقدّمة في أصول النحو، وقواعده الأساسية ـ فكره النحوي، ومذهبه البصري، واختياراته في بعض المسائل. ومن أمثلة الالتقاء بين الكتابين؛ والتي تُظهر الاتفاق بينهما:

١– أن المؤلِّف قال في "تلقيح الألباب" عن (حتىّ)(١): "ومثال التي هي حرف ابتداء قوله:

وحتىّ الجيادُ ما يُقدنَ بأرسانِ

فليست عاطفة؛ لدخول حرف العطف عليها، ولاجارّة؛ لارتفاع الاسم بعدها".

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" عن البيت السابق(٢): "وقوله (وحتى الجياد) حتىّ هنا حرف ابتداء، معناه الغاية، وليست عاطفة؛ لدخول الواو عليها، ولا جارّة؛ لارتفاع الاسم بعدها".

٢– أنّ المؤلِّف ذهب في "تلقيح الألباب" إلى أن اسم (لا) المفرد مبنيٌّ على الفتح وفقا لمذهب البصريين، يقول عن اسم (لا) النافية للجنس(٣): "فالمفرد مبني على الفتح بغير تنوين، مثل: لا إله إلا الله، والخبر في الأكثر محذوف، تقديره: لا إله إلا الله موجود أو معلوم، وما بعد (إلا) بدل ممّا قبلها؛ لأنّ (لا) وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء، ومتى عطفت وكررت (لا) جاز في الأوّل... فإن حذفت (لا) الثانية لم يجز رفع الأول، ولا حذف التنوين من المعطوف، وجاز

(١) ص (١١٥– ١١٦).

(٢) ص (٢٢٩).

(٣) ص (١٠٠).

فيه النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ، مثالهما:

فلا أبَ وابـنًـا مـثلُ مـروانَ وابـنِهِ

وإن شـــــــئت: فـلا أبَ وابـنٌ "

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح"(١) عن صدر البيت السابق: "فقوله (لا أبَ) مبني مع (لا)؛ لأنّها جعلت مع ما تعمل فيه كالشيء الواحد... وقوله (وابنا) معطوف على اللفظ، ولو حملته على الموضع، فرفعته لجاز".

٣- أن المؤلّف ذهب في "تلقيح الألباب" إلى أن النكرة لا تؤكّد توكيدا معنويا كما ذهب إلى ذلك البصريون، يقول بعد أن ذكر المؤكدات المعنوية(٢): "ولا يُؤكّد بها إلا المعارف، تقول من ذلك: قام القوم أنفسهم، أعينهم، أجمعون، أكتعون، أبصعون، فجميع ما بعد القوم تأكيد لهم".

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح"(٣) بعد إيراد:

أرمي عليها وهي فرعُ أجمعُ

: "وقوله (أجمع) زعم أنه تأكيد للمضمر في (فرع) فأكده بأجمع، وهو مذكر. وهذا عندي بعيدٌ؛ لأن (أجمع) لتأكيد ما يتبعّض، ولا يجوز أن يكون بعض الضمير فرعا، فيحتاج إلى التأكيد بأجمع، ولا يكون تأكيدا لفرع ؛لأنّ النكرة لا تؤكّد عندنا".

٤- أن المؤلّف ذهب في "تلقيح الألباب" إلى منع العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الجار على مذهب البصريين، يقول(٤): "ومتى كان المعطوف عليه ضمير جرّ لم يجز العطف عليه إلا بإعادة الجار".

---

(١) ص (٢٠٧).

(٢) ص (١٦٤- ١٦٥).

(٣) ص (٣٤١).

(٤) ص (١٧٨).

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح"(١): "المضمر المجرور لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار".

٥- أن المؤلِّف اصطلح في "تلقيح الألباب" على جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم "الجمع المسلّم"، يقول(٢): "والجمع على ضربين: مسلّم، ومكسّر... وأمّا الجمع المسلّم فهو: كل جمع سلم فيه نظم الواحد وبناؤه".

واصطلاحه هذا استعمله بالدلالة نفسها في "شرح شواهد الإيضاح"، يقول(٣): "يريد أنك إذا سمّيت رجلا بطلحة قلت في جمعه: طلحات، ولم يجز غير ذلك. يعني إذا جمعته مُسلِّما، فأما التكسير فطلّاح". وقال(٤): "والأَبِين جمع (أب) مُسلّما على حدِّه في الإفراد عن الإضافة".

٦- أن المؤلِّف في "تلقيح الألباب" استعمل مصطلح "مفعول لم يسم فاعله" على ماعرف بنائب الفاعل، يقول(٥) بعد أن ذكر "ضُربَ زيد": "فضرب فعل ماضٍ، وزيد مفعول لم يسم فاعله".

وقد استعمل في "شرح شواهد الإيضاح" المصطلح نفسه قال(٦) عن (ها) إنفادها في قول الأعشى:

لقومٍ فكانوا هُمُ المنقذينَ
شَرابَهُمُ قبلَ إنفادِها

: "وهي في موضع رفعٍ بأنها مفعول لم يُسم فاعله، ولا تحتاج إلى تقدير فاعلٍ".

---

(١) ص (٣٧٥).

(٢) ص (٥٢).

(٣) ص (٢٩٤).

(٤) ص (٥١١).

(٥) ص (٦٢).

(٦) ص (٤٦٣).

رابعا: كتاب "جواهر الآداب وذخائر الشعراء والكتّاب" أخرجه الدكتور محمد حسن قرقزان في مجلدين. وقد جعله المؤلِّف خاصا بالأدب والبلاغة والنقد، كما جعله في أربعة أجزاء، اختصرها من جملة كُتُبٍ مع بعض التعديل والاختيار.

ففي الجزء الأول والثاني: اختصر كتاب العمدة لابن رشيق، وكتاب حُلية المحاضرة لأبي علي الحاتمي. وفي الجزء الثالث: اختصر أكثر من كتاب، أظهرها كتاب "عيون الأخبار" لابن قتيبة. وفي الجزء الرابع: اختصر من بعض شروح شعر المتنبي ما يتعلّق بسرقات المتنبي، ومشكل معانيه، مع اتكائه كثيرا على شرح ابن جني(١).

وعلى ذلك لم يلتقِ هذا الكتاب مع "شرح شواهد الإيضاح" إلا في بعض الأساليب الناشئة عن اختياره في الجزء الرابع الخاص بسرقات المتنبي، ومشكل معانيه، كقوله(٢): "والأول أشبه"، وقوله(٣): "فهذا أشبه".

فهذا الأسلوب ورد عنده في "شرح شواهد الإيضاح" حيث قال(٤): "والأشبه عندي"، وقال(٥): "وهذا عندي أشبه".

المبحث الثالث: نقد أدلة نسبة الشرح لابن بَرّيّ

قدّم المحقّق سبعة أدلة تثبت أن كتاب "شرح شواهد الإيضاح" من تأليف ابن بَرّيّ(٦)، وقد تبيّن لي بعد دراستها وفحصها أنها ضعيفة لا تقوى على الثبات، وليس منها - باستثناء الثاني - ما يمكن أن يطلق عليه اسم دليل، وسأنقل كل دليلٍ نقلا حرفيا، ثُمّ أناقشه لإظهار ضعفه ووهنه أو ما ينقضه.

(١) ينظر: مقدمة المحقق (١/ ٢٢١).

(٢) ص (٢/ ١٠٢٤).

(٣) ص (٢/ ١٠٧٤).

(٤) ص (٥٢٨).

(٥) ص (٥٨٦).

(٦) ينظر: مقدمة المحقق (٤٥-٤٩).

الدليل الأول:

قال المحقّق: "أولا: نسبة بعض أصحاب الفهارس والمؤرخين الكتاب لابن بَرِّيّ، كفهرس دار الكتب، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي ١٩٢/٢، ٣١٤/٥ ".

المناقشة:

أقول لم ينص أحد من المؤرخين المتأخرين ـ على ما اطلعت عليه من مصادر ـ على أن لابن بَرِّيّ شرحا على أبيات الإيضاح أو شواهده. أما ما مثّل به المحقّق فليس دليلا؛ لأن مفهرسي مخطوطات دار الكتب المصرية، وبروكلمان إن لم يكونوا معاصرين للمحقّق فهم قريبو عهد به، فما نصوا عليه من نسبة الشرح لابن بَرِّيّ مثله مثل ما نص عليه المحقّق مفتقر لدليل. وقد كان من الواجب على المحقّق أن يذكر أدلتهم إن وجدت؛ ليكون معضدا لهذا الكلام الذي أورده، لكنه لم يصنع.

ثُمّ إنّه قد تبيّن بالرجوع إلى نصّ مفهرسي مخطوطات دار الكتب المصرية، وبروكلمان خلو نسبتهم من عزو، أو دليل. حيث قال بروكلمان(١): "شرح شواهد الإيضاح لعبد الله بن بري المتوفى ٥٨٣ القاهرة ثاني "، وقال مفهرسو مخطوطات دار الكتب(٢): "شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي النحوي، تأليف أبي محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري النحوي اللغوي المولود بمصر في يوم الخامس من شهر رجب سنة (٤٩٩هـ) المتوفى ليلة السبت السابع والعشرين من شهر شوال سنة (٥٨٢هـ). مخطوط بخط صالح بن صارم بن مخلوف الأنصاري، فرغ من كتابه لثلاث خلون من شهر رمضان سنة (٥٧٥هـ)، به خرم من الأول ".

ويبدو أنهم بنوا ذلك على ما جاء بهامش الصحيفة الأخيرة من المخطوط من قوله: "وشرح الشواهد لأبي محمد عبد الله بن بري..." دون تحرٍّ منهم أو تحقيق.

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي (٢/ ١– ٢٨).

(٢) ينظر: فهرس دار الكتب (٢/ ١٢٨).

الدليل الثاني:

قال المحقّق: "ثانيا: ورود نسبته إليه في نقول شراح الإيضاح وشواهده، كالعكبري في الشاهد ٤٤ من كتابنا، والشرح المجهول لشواهد الإيضاح، وهما وثيقا الصلة بالإيضاح والكتب التي خدمته".

المناقشة:

أقول هذا تضليل للقارئ من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن المحقّق لم يأتِ بنصٍّ واحد ممّا عبّر عنه بصيغة الكثرة: "نقول"، لا من نقول شراح أبيات الإيضاح أو شواهده، ولا حتى ما مثّل به "نقول العكبري"، أو نقول "الشارح المجهول"؛ الذي هو في الحقيقة ابن عصفور، وشرحه هو "المفتاح في شرح أبيات الإيضاح".

الوجه الثاني: أن المحقّق أحال على نقل للعكبري في الشاهد رقم (٤٤)، ولم يُحل على أيّ نقل عن ابن عصفور ـ الشارح المجهول على حدّ قوله ـ اكتفاء ـ فيما يبدو ـ بما قاله قبلُ: "وتأثّر صاحب "شرح شواهد الإيضاح" المجهول، وقد صرّح بالنقل عنه في (٨/ب) في نسبة الشاهد (٢٨٧)"[١].

الوجه الثالث: أنه بالرجوع إلى شرح العكبري على الإيضاح[٢] تبين أنه لم ينقل عن ابن بَرِّيّ إطلاقا، لا في الشاهد الذي أحال عليه المحقّق رقم (٤٤)، ولا في غيره. وغاية ما ذكره عن الشاهد رقم (٤٤) أنه وضّح معناه، حيث قال: "أي كان ذلك الرجل من هذا المرأة مكان ثوبها من حقويها، والحقو هنا مشدّ الإزار، وهو مكان مخصوص"[٣].

(١) ص (٣٧).

(٢) حققه الدكتور عبد الرحمن الحميدي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عن نسختين خطيتين، الأولى محفوظة بدار الكتب المصرية، والأخرى محفوظة بتركيا.

(٣) شرح إيضاح أبي علي الفارسي للعكبري (١/ ٨٨) رسالة دكتوراه.

هذا ما قاله فقط، والعجيب أن المحقّق عند تخريج ذلك الشاهد تجرّأ وزاد في عبارات التضليل، حيث كتب عن ابن بَرِّيّين قوسين ـ هكذا (عن ابن بَرِّيّ) ـ مرتين، مرة بعد لفظ العكبري، ومرة بعد شرحه على الإيضاح؛ ليشعر القارئ بصحة النقل، يقول: "الشاهد من بحر الرجز، وهو لأبي جندب في شرح أشعار الهذليين... وشرح الإيضاح (٦٣ / ١-أ) (عن ابن بَرِّيّ)، ويروى في الحاشية "كانا"، ووافقها العكبري (عن ابن بَرِّيّ)"(١).

الوجه الرابع: أن نص العكبري السابق لم يكن في اللوحة التي أحال عليها المحقّق (٦٣ / ١-أ) من نسخته دار الكتب المثبتة ضمن مراجعه ص (٧٣٢)، وإنما هو في اللوحة (٥٦ / ١-أ) من النسخة نفسها، وفي اللوحة (١٢١ /أ) من النسخة الأخرى نسخة تركيا.

الوجه الخامس: أنه بالرجوع إلى النسخة الخطية لابن عصفور ـ الشارح المجهول على حدّ قول المحقّق ـ، والتي اعتمدها المحقّق، وأثبتها ضمن مراجعه ص (٧٣٣) تبيّن أن ما أحال عليه من التصريح بالنقل عن ابن بَرِّيّ في اللوحة (٨ /ب)، والمقابل للشاهد (٢٨٧) لم يكن صحيحا.

ويبدو أنّ المحقّق قد وهم في هاتين الإحالتين، وأنه أراد ما ذكره ابن عصفور في اللوحة (٦٩ /ب) حين قال في نسبة ما أنشده الفارسي في التكملة:

فرّت يَهودُ وأسْلمت جيرانَها
صِمِّي لما فعلَت يَهودُ صَمامِ

: "البيت للأسود بن يَعفُر النهشليّ فيما ذكر أبو محمد بن بري"، إذ هو موافق لما جاء في هذا الشرح من قوله(٢): "قال الشيخ: البيت للأسود بن يَعفُر".

(١) حاشية (٣) ص (١٦٠-١٦١).

(٢) ص (٤٣٧).

ومع اعتبار أن المحقّق قد وهم في الإحالة فإنّه لا يُسلَّم له بنقل ابن عصفور عن ابن بَرِّيّ من هذا الشرح، وذلك للأمور الثلاثة الآتية:

الأوّل: أن ابن عصفور نقل قولين ورأيا لمحمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ عن كتابه "شرح أبيات الإيضاح"، وقد ثبت القولان والرأي في هذا الشرح ـ كما تقدم ـ(١) فكيف يمكن أن نقول بعد هذا: إن ابن عصفور صرّح بالنقل عن ابن بَرِّيّ من هذا الشرح؟!.

الثاني: أن ابن عصفور في شرحه المذكور كان حريصا على ذكر من سبقه من شرّاح أبيات الإيضاح، بل كان يقيد ذلك بأسماء شروحهم، كأن يقول: "هذا البيت نسبه أبو الفتح الصِّقِلِّيّ في شرحه أبيات الإيضاح"(٢). وقد ذكر من هؤلاء الشراح خمسة لم يكن ابن بَرِّيّ من بينهم، وهم: أبو الفتح الصِّقِلِّيّ(٣)، و ابن يَسْعُون(٤)، و ابن السِّيرافيّ(٥)، و القَيسيّ(٦)، ومحمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ(٧).

الثالث: أن هذا الذي ذكره ابن عصفور من نسبة ابن بَرِّيّ البيت للأسود بن يَعفُر جاء ـ أيضا ـ في كتاب "التنبيه والإيضاح"، حيث قال(٨): "قال الشيخ البيت للأسود بن يَعفُر".

وعليه فإن نقل ابن عصفور السابق يحتمل أن يكون من هذا الشرح، ويحتمل

---

(١) ينظر: ص (١٠-١١).

(٢) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح ص (١٦٠).

(٣) ينظر: ص (٦، ٢٢٥، ٣٠٠، ٣١٤، ٤١٦).

(٤) ينظر: ص (٧، ١٢، ٣٦، ٣٧، ٤٢...).

(٥) ينظر: ص (٩٩، ١٦٥، ٢١٠، ٢١١، ٤١٧).

(٦) ينظر: ص (٩١، ١٤١، ٢٣٧، ٣٦٩، ٥٨٩، ٦٣٨).

(٧) ينظر: ص (٧٢، ١١٥، ١٣٨).

(٨) (هود) (٢/ ٦٤).

أن يكون من كتاب " التنبيه والإيضاح"، ولا جزم بتعيين النقل عن أحدهما دون الآخر، إلا أنه مما يؤكّد أن هذا النقل من كتاب" التنبيه والإيضاح"، لا من هذا الشرح أن ابن عصفور في كتابه هذا لم يخص ابن بَرِّيّ بما سبق أن ذكره عنه، وإنما أورد عنه ثلاثة أقوال، وذكر رواية أحد الشواهد الشعرية.

وقد تبين بمراجعة جميع ما أورده عن ابن بَرِّيّ مع هذاالشرح وكتاب "التنبيه والإيضاح" أنه لم يثبت شيء منها في هذا الشرح، في حين ثبت نقلان منها في كتاب "التنبيه والإيضاح"، وهما:

– قول ابن عصفور عن (قوائم) في قول أُمَيَّة بن أبي الصَّلت:

وكـــأنّ بُـــرقُعَ والملائك حـــولَـــهـــا

ســـدِرٌ تَـــواكَـــلَهُ الـــقـــوائمُ أَجـــردُ

: "وقال أبو محمد بن بَرِّيّ: القوائم ـ هنا ـ الرياح، تواكلته، فلم يتموّج،أي: تركته"(١). فقول ابن بَرِّيّ المنقول هذا جاء بنصّه في "التنبيه والإيضاح"(٢)، في الوقت الذي كان فيه نص "شرح شواهد الإيضاح" مخالف له تماما، حيث جاء في "التنبيه والإيضاح" قوله: "وأراد بالقوائم ـ ها هنا ـ الرياح، وتواكله: تركته". وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" قوله(٣): "والقوائم: الخدم والنواتية الذين يقومون بخدمته".

– وقول ابن عصفور في سياق حديثه عن (حِجّ) من قول جرير:

وكـأنَّ عـافـيـةَ الـنَّـسُـورِ عَـلـيـهُـمُ

حِجٌّ بـــأســـفـلَ ذي المجـــازِ نُـــزُولُ

(١) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح (١٥١).

(٢) سدر (٢/ ١٣٢).

(٣) ص (٣٨٠).

: "وروى الجوهري في بيت جرير: حُجّ ـ بضم الحاء ـ، وقال: هو جمع حاج كبازل و بُزل(١). وذكر ابن بَرِّيّ أنه يروى بالفتح. وكذلك قول الآخر:

أصواتُ حَجٍّ من عُمانٍ غادِ

قال: وهو اسم".

فما جاء في هذا النص عن ابن بَرِّيّ مختلف مع ما في "شرح شواهد الإيضاح" متفق مع ما في "التنبيه والإيضاح"، إذ المثبت في "شرح شواهد الإيضاح"(٢): "والحجج: الحجاج، وهو الظاهر من مراد أبي علي، وقال أبو العباس: الحجّ مصدر، والحج ـ بكسر الحاء ـ: الاسم". وفي "التنبيه والإيضاح"(٣): "والمشهور في رواية البيت حِجّ بالكسر، وهو اسم للحاج".

فقول ابن بَرِّيّ "والمشهور... بالكسر" إشعار منه برواية الفتح التي نقلها عنه ابن عصفور.

أما القول الثالث الذي نقله ابن عصفور عن ابن بَرِّيّ فهو في سياق حديث ابن عصفور عن قول الشاعر:

يَقومُ تاراتٍ ويمشي تِيرا

حيث قال(٤): "يقوم ـ بالياء ـ ثبت في كتاب سيبويه، قال أبو محمد بن بري: وكذلك وقع لنا بخط الجوهري".

ويظهر أنّ النص من الجزء المفقود من كتاب "التنبيه والإيضاح"؛ لارتباط ذلك بالجوهري.

وأما ذِكرُابن عصفور رواية أحد الشواهد الشعريةعن ابن بَرِّيّ فهي في سياق

---

(١) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح (٦١٢).

(٢) ص (٦١٠).

(٣) حجج (١/ ١٩٧).

(٤) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح (٤٤٣).

حديث ابن عصفور عن قول أبي الأَخْزَر الحِمّانيّ:

إِذا لَزُرناكِ ولو بسُلَّمِ

حيث قال[1]: "...أنكر أبو محمد - أي ابن السّيد - رواية أبي علي (ولو بسُلَّم)... وذكر الرواية الصحيحة (ولو لم نَسلَم). وهذه الرواية ذكرها أبو محمد ابن بَرِّيّ، وهي حسنة، والرواية المشهورة (ولو بسلّم)".

ويحتمل عندي أن يكون ذكر ابن بَرِّي رواية البيت السابق من الجزء المفقود من كتاب "التنبيه والإيضاح"، أو من كتب ابن بَرِّيّ التي لم تصل إلينا.

وعلى كلٍّ لو كان ابن عصفور ينقل عن ابن بَرِّيّ من هذا الشرح لثبتت النقول السابقة أو شيء منها في الشرح.

الدليل الثالث:

قال المحقّق: "ثالثا: ورود نسبته إلى ابن بَرِّيّ في نقول شراح الشواهد كالبغدادي، والشنقيطي".

المناقشة:

أقول هذا دليل معتبر بالنسبة لورود نسبة الشرح لابن بَرِّيّ عند البغدادي حسب؛ باعتبار أن البغدادي صرّح في الخزانة، وشرح شواهد الشافية وشرح أبيات المغني بالنقل عن ابن بَرِّيّ، تارة باسم شرح أبيات الإيضاح، وتارة باسم "شرح شواهد الإيضاح" بما جملته ستة وعشرون موضعا[2].

وقد جاءت بنصها في هذا الشرح إلا ما صرّح به من قوله[3]: "وقد نص عليه

---

(١) المصدر السابق (٢٧٠).

(٢) ينظر: الخزانة (٢/ ١٤٦- ٣/ ١١٤، ٣٠٩، ٤/ ٨٠، ٢٣٤، ٣٣٦، ٦/ ٩٨، ٤٤٢، ٧/ ٥٦٨، ٥٨١، ٨/ ١٥، ١٦، ١٢١، ١٣١، ٥١٨، ٥١٩، ٩/ ٤١٧) و شرح أبيات المغني (٢/ ١٦٥، ٣/ ١١٣، ١٦٣، ٤/ ٢١٢، ٥/ ٣٢٥، ٧/ ٤٨)، وشرح شواهد الشافية (١٥٢- ١٠٦- ١٠٩).

(٣) شرح أبيات المغني (٤/ ٢١٢).

ابن بَرّيّ في شرح أبيات الإيضاح للفارسي عند شرح قول الشاعر:

هما إبلانِ فيهما ما علمتمُ

قال: "ومثل ذلك ـ أي مثل إبلانِ ـ قول بعض العرب: وأصلح بين القومين.

وقال الفرزدق:

وكلّ رفيقي كلّ رحلٍ وإن هُما ..... البيت".

فإنه ليس في موضعه من هذا الشرح، ولعله سهوٌ من البغدادي؛ إذ النص في شرح ابن عصفور على أبيات الإيضاح(١).

أما ما يتعلق بنسبة الشنقيطي الشرح لابن بَرّيّ فلا اعتماد عليها؛ لأنّه لم ينقل مباشرة عن هذا الشرح، وإنما نقل نصا واحدا من تلك النصوص التي نقلها البغدادي في الخزانة عن ابن بَرّيّ، وهو(٢): "وقال ابن بَرّيّ في شرح أبيات الإيضاح: والأشبه عندي أن يخفضه بإضافة سجستان إليه؛ لأنه كان أميرها". ومما يدعّم أن الشنقيطي قد نقل هذا النص عن البغدادي أن ما قبل النص وبعده مثبت بعينه في الخزانة، ومن كلام البغدادي نفسه(٣).

وعلى أيّ حالٍ، فإن الجزء المعتبر في هذا الدليل، وهو نسبة البغدادي الشرح لابن بَرّيّ يقابل ما تقدّم من نسبة ابن عصفور الشرح لمحمد بن عبد الملك، ويبقى الترجيح بين النسبتين. و الترجيح ـ في الواقع ـ يقوي نسبة ابن عصفور، ويوهن نسبة البغدادي، وذلك لما يلي:

ـ الأدلة الأخرى السالفة الذكر في نسبة الشرح لمحمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ.

ـ أن ابن عصفور أحد شراح أبيات الإيضاح، فهو أقرب اتصالا وزمنا بالشرح ومؤلّفه من البغدادي.

(١) ينظر: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح (٥٢٦).

(٢) ينظر: شرح الدرر اللوامع (٦/ ٥٩).

(٣) ينظر: ص (٨/ ١٤-١٥).

– أن ابن عصفور ـ كما سبق أن ذكرت ـ كان حريصا على ذكر أسماء مَن سبقه من شرّاح أبيات الإيضاح، وذكر أسماء مؤلّفاتهم، ولم يذكر ابن بَرّيّ منهم، ولا اسم مؤلّفه هذا.

– الاعتقاد بأن البغدادي ـ رحمه الله ـ ممن اطلع على ما دُوِّن بهامش الصحيفة الأخيرة من المخطوط بخطٍّ مغاير لخط ناقل المخطوط من قوله: "وشرح الشواهد لأبي محمد عبد الله بن بري، كما ظهر لنا من الورقة الخامسة والستين عند قوله:

إذا رأيت بواد حيّة ذكرا"

فبنى على ذلك أن الشرح لابن بَرّيّ دون تحقيقٍ.

الدليل الرابع:

قال المحقّق: " رابعا: ورودها في نقول المحقّقين المعاصرين كالأستاذ محمد علي النجار ـ في تحقيقه لخصائص ابن جني ٢ / ٦٢، ١١٢ ـ، والدكتور الفتلي، والدكتور فرهود" .

المناقشة:

أقول هذا ليس دليلا، ولا فرق بينه وبين ما أطلق عليه المحقّق قبلُ (دليلا أولا)، فالأستاذ محمد علي النجار، والدكتورحسين الفتلي، والدكتور حسن شاذلي فرهود معاصرون للمحقّق، ولا يلزم رجوعهم في بعض المواضع لنسخة هذا الشرح الخطيّة، وتدوين ذلك في أعمالهم الإقرار بنسبة الشرح لابن بَرّيّ، حيث إنهم لم يكونوا معنيّين بتحقيق نسبة الشرح لابن بَرّيّ، ولم يُثبت أحد منهم ما يدلّ على أن الشرح لابن بَرّيّ.

الدليل الخامس:

قال المحقّق: " خامسا: اتفاق الأبيات الواردة في "شرح شواهد الإيضاح"، وكذلك المعلومات، وطريقة تأليفها، وإيراد الشواهد، والنقل عن أبي علي مع ما

أورده ابن بَرِّيّ في كتبه الأخرى، وعدم اختلافهما إلاّ بالقدر الذي تتغير فيه معارك المؤلِّف وثقافته، والغرض الذي يعرض من أجله تلك الأشياء " .

ثُمّ وضّح هذا الدليل بذكر نصٍّ من كتاب "التنبيه والإيضاح" ومن هذا الشرح قال عنهما: "إن التطابق بين النصين يكاد يكون تاما، والخلاف بينهما يكاد يشبه الخلاف الذي يجريه المؤلِّف المعاصر بين طبعات الكتاب الواحد" . ثم أحال على أمثلة من كتاب "التنبيه والإيضاح"، وكتاب الرد على ابن الخشاب، وكتاب حواشي ابن بَرِّيّ على المُعرّب، وكتاب حواشي ابن بَرِّيّ على درة الغواص، وما يقابلها من هذا الشرح.

المناقشة:

أقول: هذا دليل معتبر لو صحّ ما قاله المحقّق، لكن ما قاله لم يكن صحيحا، ولا واقع له، وللأسف ليس في النص الذي أثبته من "التنبيه والإيضاح"، والأمثلة التي أحال عليها من كتب ابن بَرِّيّ المختلفة ما يصلح أن يكون اتفاقا حقيقيا مع هذا الشرح. ولتوضيح ذلك أذكر الآتي:

أولا ـ أن المحقّق أسقط مما أثبته للتوافق بين ما جاء في "التنبيه والإيضاح" وهذا الشرح ما يكشف الاختلاف بينهما، حيث قال:

"ففي "التنبيه والإيضاح" يقول ابن بَرِّيّ في مادة / زنأ:	وفي الشاهد ١٧٦ يقول:
"وذكر ـ يريد الجوهري ـ في هذا الفصل بيتين في أحدهما شاهد على زنّأ عليه، أي: ضيّق، وهو: لا هُمّ إنّ الحارث بن جَبَلَهْ زنّا على أبيــه ثُمّ قتله	" . . .وأظنه أراد من بني جبلة: الحارث بن أبي شمر الغساني؛ لأنه كان إذا أعجبته امرأة من بني قيس بعث إليها واغتصبها، حتى قال فيه بعض الكلابيين:

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ: هما للعيّف العبدي، وبعدها:	يا أيّها الملكُ المَخُوفُ أما ترى
وركِبَ الشادخةَ المُحجَّلَهْ	ليلا وصُبحا كيف يَعتقبانِ
وكان في جاراتِه لا عهدَ لَهْ	هل تستطيعُ الشمسُ أن تأتي بها
وأيُّ أمرٍ سيّءٍ لا فَعَلَهْ	ليلا فهل لك بالمليك يدانِ؟
والحارث هذا هو: الحارث بن شَمِر الغَسّاني، وذكر الخرائطيّ أنه كان إذا أعجبته امرأة من بني قيس بعث إليها واغتصبها، وفيه يقول خُويلد بن نوفل الكلابي:	اعلم وأيقن أنّ مُلكَكَ زائلٌ
يا أيُّها الملكُ المَخُوفُ أما ترى	واعلم بأنّك ما تَدينُ تُدانُ
ليلا وصُبحا كيف يَختلفانِ	فقال الحارث: لمن هذا؟ فقيل: للكلابي المغتصبة ابنته، فتذمم وردها إليه، وأعطاه ثلاثمائة بعير. وقال العيّف العبدي، أو عبدالمسيح بن جبلة:
هل تستطيعُ الشمسُ أن تأتيَ بها	لا هُمّ إنّ الحارثَ بنَ جَبَلَهْ
ليلا وهل لك بالمليك يدانِ؟	قَذّى على أَبيهِ ثُمّ قَتَلَهْ
يا حارِ إنّك ميتٌ ومحاسبٌ	وذَكَرَ الشادخةَ المُحَجَّلَهْ
واعلم بأنّ كما تَدينُ تُدانُ".	وكان في جاراتِه لا عَهدَ لَهْ
	وأيُّ فِعْلٍ سيّءٍ لا فَعَلَهْ".

فالمحقّق بدأ نص "شرح شواهد الإيضاح" بنقط للدلالة على أن في النص كلاما مُستغنى عنه. وقد تبيّن بالرجوع إلى نص المتن أن مكان النقط ثلاث كلمات هي "قال أبو الحجاج". وهذا يعني أن النص بكامله ليس لمؤلِّف "شرح شواهد الإيضاح"، وإنّما لأبي الحجاج. وممّا يؤكد ذلك أن النص بعينه مثبت عند ابن يَسْعُون في كتابه "المصباح لما أعتم من الإيضاح"(١)، ثمّ إن بين هذا النص الذي

(١) ينظر: (٢/ ١٠١٣- ١٠١٤).

أثبته المحقّق وبين نص "التنبيه والإيضاح" اختلافا من ثمانية أوجه، هي:

ـ الأبيات الأولى والأخيرة حُدِّد قائلها في "التنبيه والإيضاح"، حيث نُسبت الأبيات الأولى للعيف العبدي، والأبيات الأخيرة لخويلد بن نوفل. في حين لم تحدّد في "شرح شواهد الإيضاح"، حيث قال المؤلّف عن الأبيات الأولى: "قال العيّف العبدي، أو عبد المسيح بن جبلة"، وقال عن الأبيات الأخيرة: "قال فيه بعض الكلابيين".

ـ ذُكر الخرائطي في "التنبيه والإيضاح"، في حين لم يذكر في "شرح شواهد الإيضاح".

ـ عُرّف "الحارث" الوارد في البيت الأول من أبيات العيف العبدي في "التنبيه والإيضاح" بأنه: "هو ابن شَمِر الغساني"، في حين عُرف في "شرح شواهد الإيضاح" بأنه: "هو ابن أبي شَمِر الغساني".

ـ جاءت رواية عجز البيت الأول من أبيات خويلد بن نوفل في "التنبيه والإيضاح":

ليلا وصُبحا كيف يَعتقبانِ

في حين جاءت روايته في "شرح شواهد الإيضاح":

ليلا وصُبحا كيف يَختلفان

ـ جاءت رواية البيت الثاني من أبيات العَيِّف في "التنبيه والإيضاح":

زنّا على أبيه ثُمّ قتله

في حين جاءت روايته في "شرح شواهد الإيضاح":

قَذّى على أَبيهِ ثُمّ قَتَلَهْ

ـ جاءت رواية صدر البيت الأخير من أبيات خويلد بن نوفل في "التنبيه والإيضاح":

يا حارِ إنّك ميتٌ ومحاسبٌ

في حين جاءت روايته في "شرح شواهد الإيضاح" :

اعلم وأيقن أنّ مُلكَكَ زائلٌ

ثانيا: هناك اختلاف بيّن بين ما جاء في هذا الشرح وما جاء في " التنبيه والإيضاح "، وذلك من أربعة أوجه:

الوجه الأول: اختلاف في نسبة الأبيات(١)، مثاله:

ـ نُسب البيت:

هذا لَعَمرُكُم الصَّغارُ بعينه

لا أُمَّ لي إِن كانَ ذاكَ ولا أبُ

في هذا الشرح(٢): "لرجل من مذحجٍ، وقال الرياشي: هو لهمام بن مرة أخي جسّاس".

وفي "التنبيه والإيضاح"(٣): قال الشيخ: البيت لِهُنَيّ بن أحمر الكناني، وقيل: هو لزُرافَة الباهلي ".

ـ نُسب البيت:

أَلا أَبلِغ أبا حَفصٍ رسولا

فِدًى لك من أخٍ ثِقَةٍ إِزاري

في هذا الشرح(٤): لرجل كان في بعض من أخرجه عمر بن الخطاب للرباط في الثغور".

وفي "التنبيه والإيضاح"(٥): "قال الشيخ: البيت لنفيلة الأكبر الأشجعي،

---

(١) ينظر: هذا الكتاب (٦٣٤- ٤٣٨- ٤٧٧-) وما يقابل ذلك في كتاب التنبيه والإيضاح على الترتيب (٢/ ٣٠٠- ٢/ ٣٠٢- ٢/ ٨١).

(٢) ص (٢٠٩).

(٣) خيس (٢/ ٢٦٨).

(٤) ص (١٦٢).

(٥) أزر (٢/ ٧٧).

وكنيته أبو المنهال، وكان كتب إلى عمر بن الخطاب أبياتا من الشعر، يشير فيها إلى رجل كان واليا على مدينتهم... وكان اسم هذا الرجل: جعدة بن عبد الله السلمي" .

ـ نُسب البيت:

أنا ابنُ ماويّة إذ جَدّ النَّقُر

في هذا الشرح(١): "لبعض السعديين" .

وفي "التنبيه والإيضاح"(٢): "قال الشيخ: البيت لعُبيد بن ماويّة الطائي" .

الوجه الثاني: اختلاف روايات الأبيات ـ مثال ذلك(٣):

ـ أن ما بعد قول خَطّام المجاشعيَ أو هِميان بن قُحافَة:

ظَهراهُما مثلُ ظُهُورِ التُّرسينْ

رواه ابن بَرِّيّ في "التنبيه والإيضاح" برواية تختلف عن رواية مؤلِّف هذا الشرح.

قال مؤلِّف هذا الشرح(٤) بعد أن ذكر البيت وبيت قبله: "وبعدهما:

قطعتُهُ بالسمتِ لا بالسمتينْ" .

قال ابن بَرِّيّ في مادة مرت(٥) بعد أن ذكر البيت وبيت قبله "وبعدهما:

جبتُهما بالنعتِ لا بالنعتينْ" .

ـ أن قول زياد الأعجم:

وكنتُ إذا غَمزتُ قناةَ قومٍ

كسرتُ كعوبَها أو تستقيما

(١) ص (٢٥٩).

(٢) نقر (٢/ ٢١٧).

(٣) ينظر: هذا الكتاب(٥٨٥-٥٢٤) وما يقابل ذلك في كتاب التنبيه والإيضاح على الترتيب (٢/ ٣٩٣-١/ ٤٧).

(٤) ص (٣٨٨).

(٥) ص (١/ ١٧٣).

جعله ابن بَرِّيّ في "التنبيه والإيضاح" بعد بيتينِ لا غير، وقد أوردهما مجرورينِ. في حين جعله مؤلِّف هذا الشرح قبل أبيات مجرورة، قد وذكر منها اثنين مرفوعين غير البيتين اللذين ذكرهما ابن بَرِّيّ.

قال ابن بَرِّيّ في "التنبيه والإيضاح"(١) بعد البيت: "والأبيات كلها ثلاثة لا غير، أولها:

ألم تـــرَ أنّـــني وتّـــرتُ قـــوسي
لأبـــقعَ من كلابِ بـــني تـــمـــيمِ
عـــوى فـــرمـــيـــتُه بـــســـهـــامِ مـــوتٍ
تـــرُدُّ عـــواديَ الحَـــنِقِ الـــلـــئـــيمِ

وكنتُ إذا غمزتُ قناة... "البيت.

قال مؤلِّف هذا الشرح(٢) بعد البيت: "قد جاء هذا البيت في شعر الأعجم مرفوعا، وفيه أبيات مجرورة، فقال بعده:

فـلـستُ بـسـابـقي هـربـا ولـمّـا
تـمُـرُّ عـلى نـواجـذكَ الـقـدومُ
فـحـاول كـيف تـنـجـو من وقـاعٍ
فـإنّك بـعـد ثـالـثـةٍ رمـيمُ"

الوجه الثالث: اختلاف بيان دلالات ألفاظ الأبيات(٣)، مثاله:

ـ دلالات ألفاظ قول العجاج:

---

(١) غمز (٢/ ٢٤٧- ٢٤٨).

(٢) ص (٢٥٤).

(٣) ينظر: هذا الكتاب (٢٧٨- ٣٨٠- ٣٩٠- ٥٢٤) وما يقابل ذلك في كتاب التنبيه والإيضاح على الترتيب (٢/ ٢٣٥- ٢/ ١٣٢- ٢/ ١٠٨- ١/ ٤٧).

كم قد حسرنا من عَلاةٍ عَنْسِ
كَبداءَ كالقوس وأُخرى جَلْسِ
دِرَفسَةٍ وبازلٍ درفس

جاءت في هذا الشرح مختلفة عما في " التنبيه والإيضاح "، حيث جاءت:

في هذا الشرح(١): "حسر يحسر، أي: أعيا. والعلاة: الناقة الصلبة الشديدة، وأصل العلاة: الصخرة والزبرة. وكذلك العنس. والكبداء: القوس الغليظة الكبد، وهو: مقبض القوس. شبه ناقته بها في انحنائها وغلظها. والجلس: المشرفة. والدرفسة: الشديدة".

وفي "التنبيه والإيضاح"(٢): "حسرنا: أتعبنا، والعنس: الناقة الصلبة القوية. والعلاة: سندان الحديد. والكبداء: الضخمة الوسط خلقةً، وجعلها كالقوس؛ لأنها قد ضمُرت واعوجّت لطول السير. والجلس: الجسيمة، ويقال: الشديدة. والدرفسة: الغليظة. والبازل من الإبل: الذي له تسع سنين ودخل في العاشرة".

ـ معنى (الكأس) جاء في هذا الشرح مختلفا عما في "التنبيه والإيضاح"، حيث جاء في:

هذا الشرح(٣): "الكأس: الشراب، وهي كأس ما دام فيها شراب وإلا فهي قدح".

وفي "التنبيه والإيضاح"(٤): "والكأس: الزجاجة ما دام فيها شراب. وقال أبو حاتم: الكأس: الشراب نفسه، وهو قول الأصمعي".

---

(١) ص (٦١٦).
(٢) درفس (٢/ ٢٧٣).
(٣) ص (٤٧١).
(٤) كأس (٢/ ٢٩٧).

الوجه الرابع: اختلاف إعراب مفردات الأبيات، مثاله:

-إعراب (دما) في قول الشاعر:

غَـــفَـــلَت ثُـمّ أَتت تَـــرقُـــبُه

فـــإذا هِيَ بِـــعِـــظـــامٍ ودَمٍ

جاء في هذا الشرح مختلفا عما جاء في كتاب "التنبيه والإيضاح" حيث جاء:

في هذا الشرح(١): "وأما قوله ودما: فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون مصدر (دَمِيَ يدْمَى)، فيكون في موضع خفض، أي: إذا هي بعظام وذي دمٍ، أو بآثار تدمية، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وكذلك قول الآخر:

ولسنا على الأعقاب تدمى كلومنا....

والوجه الآخر: أن يريد به: الدم المتجمد، فيكون في موضع نصب بما دلّ عليه معنى الكلام المتقدّم، أي رأت دما".

وفي "التنبيه والإيضاح "(٢): "أراد: ودمٍ، ثم ردّ إليه لامه في الشعر ضرورة، وهي الياء، فتحركت، وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفا، فصار الاسم مقصورا".

-إعراب (ورمحا) في قول الشاعر:

يـــا لـــيتَ زَوجَكَ قـــد غـــدا

مُـــتـــقـــلِّـــدا ســـيـــفـــا ورُمـــحـــا

جاء في هذا الشرح بثلاثة أوجه لم يكن منها في "التنبيه والإيضاح" إلا واحد، حيث قال:

في هذا الشرح(٣) "فالرمح مفعول معه ؛ لأنه لا يحسن حمله عطفه على السيف، إذا لا يقال: تقلدت الرمح، وإنما يقال: اعتقلته إذا وضعته بين رقابك،

(١) ص (٢٧٩).

(٢) برغز (٢ / ٢٣٦).

(٣) ص (١٨٢– ١٨٣).

وساقك، فإن قدرت له عاملا اختزل وبقي مفعوله جاز، أي وحاملا رمحا، أو معتلا رمحا ويجوز حمله على المعنى؛ لأن متقلدا في معنى حامل، فكأنه قال: حاملا سيفا ورمحا" .

وفي "التنبيه والإيضاح"(١): "يريد أن ما جاء من هذا فإنما يجيء على إضمار فعل يصح المعنى عليه...تقديره: وحاملا رمحا" .

ثالثاً: أنّ المحقّق أحال في سياق استدلاله على التوافق بين هذا الشرح وكتب ابن بَرِّيّ على مثالين في كتاب ابن بَرِّيّ "اللباب في الرد على ابن الخشاب" وما يقابلهما في "شرح شواهد الإيضاح"، يقول: "وفي كتابه الرد ابن الخشاب ١٣، ١٩ ويقابلان في كتابنا الشاهدين ١٩٧، ٣٩ على الترتيب " .

وقد تبين أن نص ابن بَرِّيّ في المثال الأول(٢) هو: "وكذلك حكوا: أبقل المكان وبقل، وأورس الرمث وورس عن العرب، والأكثر أيفع وأبقل وأورس" . والمقابل له في "شرح شواهد الإيضاح" هو(٣): "والإبقال إنبات البقل ، يقال: أبقل المكان فهو باقل كذا سُمِع" .

وبالمقارنة بين النصين يتّضح اختلافهما، إذ الأول يُثبت سماعا " أبقل المكان وبقل " ، والآخر لا يثبت سماعا إلا "أبقل المكان" .

كما يتّضح أن نص ابن بَرِّيّ في المثال الثاني(٤) جاء تعليقا على قول الحريري: "قلت لأصحابي: قد تناهينا في المهلة، وتمادينا في الرحلة إلى أن أضعنا الزمان" . ونصّه "إن مثل هذا جائز في اتساع كلام العرب، على حذف مضاف تقديره تمادينا في انتظار الرحلة كما قال جرير:

(١) زجج (١/ ٢٠٨).

(٢) اللباب في الرد على ابن الخشاب (٢٩) .

(٣) ص (٣٣٩).

(٤) اللباب في الرد على ابن الخشاب (١٥).

لَـمّـا تَـذكّـرتُ بـالـدَّيـرينِ أَرّقـني
صـوتُ الـدجـاجِ وقـرعُ بـالـنـواقـيسِ

قال أبو علي: "أرقني انتظار صوت الديكة ؛لأنّه كان مزمعا الخروج وقت صياح الديكة، فأرّقه انتظار صوتها لا صوتها". وقد قابل هذا النص في "شرح شواهد الإيضاح"(١) النصُّ الآتي،الذي هو تعليق على قول جرير السابق: "وأراد بالدجاج الديكة، أي لما تذكرت الرحيل أرقني صوت الدجاج، أو تذكر عهد من أحبه، يعني بهذا إحدى نسائه".

وبالمقارنة بين النصين يتبين أن جزء النص الأول المشابه للنص الآخر ليس من كلام ابن بَرّيّ، وإنما هو من كلام أبي علي. وعليه فلا قيمة للمقارنة بين النصين أصلا.

رابعا: أنّ المحقّق أحال ـ أيضا ـ في سياق استدلاله على التوافق بين هذا الشرح وكتب ابن بَرّيّ على مثال في حاشية ابن بَرّيّ على درة الغواص، وما يقابله في "شرح شواهد الإيضاح"، يقول: "وفي حواشيه على درة الغواص ٣ /أ، وتقابل الشاهد ٣٨".

وقد تبيّن أنّ نصّ ابن بَرّيّ(٢) جاء تفسيرا لمعنى بيت قيس بن الخَطيم:

ديـارُ الـتي كـادت ونـحنُ عـلى مِـنًى
تَـحِلُّ بـنـا لـولا نجـاءُ الـركـائبِ

وهو: "أي فتجعلنا حلالا غير محرمين بحلنا". والمقابل له في "شرح شواهد الإيضاح" جاء تفسيرا ـ أيضا ـ للبيت نفسه، وهو(٣): "أي تحلنا من إحرامنا، وتفسد علينا حجنا؛ لإفراط جمالها، والطمع في وصالها لولا سرعة الركائب،

(١) ص (٤٥٣).
(٢) حاشية ابن بَرّيّ على درة الغواص (١١).
(٣) ص (١٤٨).

وعدم استقرارها " .

وبالمقارنة بين النصين يتبيّن أنّهما متناقضانِ، الأول مبني على تفسير وجه (تحِل) بكسر العين، والآخر مبني على تفسير وجه (تحُل) بضم العين.

وقد وضحّ ذلك ابن يَسْعُون حيث قال(١): "قوله (تحُل بنا) كقولنا: تحلنا، أي: تجعلنا نحل من إحرامنا، وتفسد علينا حجنا؛ لإفراط جمالها، والطمع في وصالها، لولا سرعة ركابها بها، عن إدراك منالها. ورواية الفارسي (تحِل بنا) بكسر العين، قال معناه: تُحلنا، أي فتجعلنا حلالا غير محرمين بالحج. وأنكر (تحُل) بالضم، وقال: هو خلاف المعنى الذي قصده الشاعر. قال أبو الحجاج: وقد فُسِّر في شعر قيس على الوجهين جميعا عل (تُحِل) و(تَحُل " .

خامسا: أنّ المحقّق أحال ـ أيضا ـ في سياق استدلاله على التوافق بين هذا الشرح وكتب ابن بَرِّيّ على مثال في حاشية ابن بَرِّيّ على المعرب، وما يقابله في "شرح شواهد الإيضاح"، يقول: "وفي حواشيه على المعرّب ٥ /ب، وتقابل الشاهد ١٧٧" .

وقد تبيّن أن نصّ ابن بَرِّيّ هو(٢): "ذهب ابن حبيب إلى أنّ (أَيّل) من الحيوان بوزن (سَيّد)، والجمع عنده (إِيّل) بكسر الهمزة، والذي ذكره أبو علي (إِيّل) في الواحد بكسر الهمزة، وكذلك يروي ابن حبيب قول النابغة:

وقد شَربت من آخر الليل إِيّلا" .

والمقابل له في "شرح شواهد الإيضاح"(٣) جاء عقب قول النابغة السابق، ونصه: "ومَن روى (إِيّلا) بكسر الهمزة أراد: لبن إِيّل، ومَن روى (أُيّلا) بضم الهمزة فهو جمع لبن آيل، أي: خاثر، وأنكره ابن حبيب؛ لأنّه من آل يؤول أوّلا،

(١) المصباح (١/ ٣٧٠- ٣٧١).

(٢) حاشية ابن بَرِّيّ على المعرب (٣٨) .

(٣) ص (٤٢٠-٤٢١).

فكان ينبغي أن يرجع الواو التي أبدلت ياء للكسرة في (إيّل)، فيقال: أُوّل كصُوّم وقُوّل، وأجازه أبوعلي...".

وبالمقارنة بين النصين يتبيّن أن نصّ "شرح شواهد الإيضاح" يحتمل أن يكون من كلام المؤلِّف، ويحتمل ألا يكون من كلامه؛ باعتبار أن ابن يَسْعُون أثبت النص نفسه نقلا عن ابن حبيب، يقول ابن يَسْعُون(١): "ومَن روى (إيّلا) بكسر الهمزة أراد: لبن إيّل، فحذف، كذا ذكر أبو علي الفارسي عن محمد بن حبيب، وقال: ويروى(أُيّلا) بالضم أيضا، وقيل: هو جمع لبن آيل، أي: خاثر، وأنكره محمد بن حبيب...".

وعلى كلا الاحتمالين لم يكن بين هذا النص ونص حاشية ابن بَرِّيّ اتفاق؛ لأنّه على الاحتمال الأول يكون مؤلِّف "شرح شواهد الإيضاح" قد أبدى رأيه في أن (إيّل) بكسر الهمزة مفرد، في الوقت الذي كان فيه ابن بَرِّيّ مجرد ناقل حسب.

وعلى الاحتمال الثاني يكون مؤلِّف "شرح شواهد الإيضاح" قد نقل عن ابن حبيب خلاف ما نقله عنه ابن بَرِّيّ، الأول نقل عنه: أن (إيّل) بكسر الهمزة مفرد، والآخر نقل عنه أن (إيل) بكسر الهمزة جمع.

الدليل السادس:

قال المحقّق: "سادسا: ما هو مُثْبت في أصل ابن بَرِّيّ بخط الناسخ من قوله: "قال الشيخ أبو محمد" في الشاهد ١٤٧، ومثله في حاشية الشاهد رقم ١، ١٨٧. وقد اشتهر ابن بَرِّيّ في زمانه بأنه الشيخ أبو محمد، وقد ورد ذلك في جُل مواد كتابه "التنبيه والإيضاح" ـ والنماذج السابقة في (أ) تؤيّد ذلك ـ وكذلك في مقدمة حاشيته على درة الغواص ٢/أ، ٣/أ، وفي آخرها. وفي حاشيته على المعرب ١/أ، ٣٤/ب، وفي أول كتابه الرد على ابن الخشاب، وفي ص٦ منه، وفي آخره، وقد

(١) المصباح (٢/ ١٠١٩).

شاع ذلك في كتب الشواهد، والمعاجم، والفهارس والكتب التي أرخت له " .

المناقشة:

أقول صحيح أن ابن بَرّيّ عرف بالشيخ أبي محمد لكن ذلك لم يثبت في متن الشرح، وإنما ثبت في التعليق عليه. أما نص "قال الشيخ أبو محمد" الذي أحال المحقّق على ثبوته في الشاهد (١٤٧) فهو من النصوص التي سبق التمثيل بها على ما أدخله ناقل المخطوط من نصوص التعليق في الشرح[1]. وعليه يسقط هذا الدليل.

الدليل السابع:

قال المحقّق: "سابعا: عدم ادعاء أحد من المؤلّفين أو المحقّقين نسبة هذا الكتاب إلى أحد غير ابن بَرّيّ، مع توافر الأدلة السابقة. ولا يطعن في هذه النسبة ما ورد في الشاهد ٧٠ ما نصه: "قال مصنفه أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي" فإن ابن بَرّيّ يشير إلى كتاب لأستاذه محمد بن عبد الملك ينقل عنه، ولشهرة الكتاب لدى التلميذ وعلماء العصر جاء الكلام عليه بصيغة الضمير " .

المناقشة:

أقول هذا دليل منقوض بثبوت ما نقله ابن عصفور عن محمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ من هذا الشرح، كما سبق تبيينه في المبحث الثاني، وبما ثبت بمتن الشرح من التصريح باسم مؤلّفه محمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ.

ولا أدري لِمَ لم يُشر المحقّق لنقل ابن عصفور هذا، مع أن كتابه بين يديه، وقد أحال عليه في التحقيق باسم "شرح شواهد الإيضاح"، وأثبته ضمن مراجعه ص (٧٣٣)؟!.

أما تخريجه لما جاء في المتن من التصريح باسم المؤلّف فغير مستساغٍ، وقد

(١) ينظر: ص(٧).

كفاني الدكتور فراج الحميد مؤونة الرد عليه حين قال(١): "وهذا التخريج ضعيف جدا، وذلك لما يأتي:

أ- أنه لم يُعهد مثل هذا الأسلوب عن ابن بَرِّيّ.

ب- إذا كان كتاب شيخه بمثل هذه الشهرة فلماذا لم ينقل عنه في كتبه الأخرى؟، فعلى كثرة نقول ابن بَرِّيّ لم ينقل عن شيخه أبي بكر، ولا عن كتاب من كتبه".

الخاتمة

يمكن إجمال أهم ما ظهر لي من خلال هذا البحث في النقاط الآتية:

- أن المحقّق غفل عن اشتمال المخطوط على شرح لأبيات الإيضاح وتعليق عليه.
- أن أصل المخطوط نسخة للمعلِّق نقلها الناسخ مُدخلا شيئا من نصوصها بالشرح. وهذا أمر لم يتفطن له المحقّق رغم وضوحه في بعض المواضع.
- أن المحقّق أدخل ـ أيضا ـ نصوصا من نصوص التعليق في الشرح.
- ترجيح أن يكون التعليق من تأليف ابن بَرِّيّ.
- تحقيق نسبة الشرح لأبي بكر محمد بن عبد الملك النحوي الشَّنْتَرِينيّ.
- ضعف ما أورده المحقّق من أدلةٍ في نسبة الشرح لابن بَرِّيّ.
- أن الخطأ في نسبة الشرح لابن بَرِّيّ مرّ بثلاث مراحل متتابعة، هي على الترتيب:

المرحلة الأولى ـ التعليق الذي أدخله ناقل المخطوط في الشرح سهوا، وتحديدا عند اللوحة (٦٥/ب)، والشاهد:

إذا رأيت بوادٍ حيّة ذكر .....

الذي جاء في أوله: " قال الشيخ أبو محمد – أيده الله– ...".

(١) آراء ابن بَرِّيّ التصريفية (١/ ٤٢).

المرحلة الثانية ـ أن أحد المتأخرين المطلعين على هذه النسخة لـمّا لم يتمكن من معرفة الشارح اعتقد من التعليق السابق أنه ابن بَرِّيّ لما عُرف عنه من أنه الشيخ أبو محمد . وقد دوّن ذلك بهامش النسخة حيث قال: " وشرح الشواهد لأبي محمد عبد الله بن بري، كما ظهر لنا من الورقة الخامسة والستين عند قوله:

إذا رأيت بواد حيّة ذكرا" .

المرحلة الثالثة ـ أن مَن اطلع على ما دوّنه ذلك المتأخر بهامش خاتمة النسخة بنى على أن الشرح لابن بَرِّيّ دون تحقيق. وكان من بين هؤلاء البغدادي ومفهرسو مخطوطات دار الكتب المصرية وبروكلمان والمحقّق.

توصيات

– التأكيد على ما ذكره الدكتور محمود الطناحي ـ رحمه الله ـ من أن الكتاب لم يحقّق بعدُ، وأن اسم الشرح "شرح أبيات الإيضاح"، لا كما أثبته المحقّق "شرح شواهد الإيضاح" .

– ينبغي حال نهوض أحد محبي العربية إلى إعادة التحقيق أن يفصل الشرح عن التعليق، ويتحرّى نصوص التعليق التي تعاون على إدخالها في الشرح ناقل المخطوط والمحقّق.

– إعادة النظر فيما كُتِب من دراسات وبحوث عن ابن بَرِّيّ وشيخه محمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ.

والحمد لله أولا وآخرا، وصل الله على وسلم سيدنا ونبينا محمد وآله.

يتقدم الباحث بالشكر لعمادة البحث العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز جدة ـ على دعمها العلمي والمادي لهذا المشروع بالمنحة رقم (٤٤ / ٣٧٢ / ٤٣١).

المراجع

أولا : الرسائل العلمية

١– شرح إيضاح أبي علي الفارسي للعكبري دراسة وتحقيقا، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، إعداد/ عبدالرحمن بن عبد الله الحميدي ١٤٠٩هـ.

٢– المفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور دراسة وتحقيقا، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، إعداد / رفيع بن غازي السلمي ١٤٣٠هـ.

ثانيا : المقالات المنشورة بالمجّلات العلمية :

٥– شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي تأليف ابن بَرِّيّ المصري، عرض ونقد، مقال للدكتور/ محمود الطناحي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثاني والسبعون ذو الحجة ١٤١٣هـ.

ثالثاً : الكتب المطبوعة

– آراء ابن بَرِّيّ التصريفية جمعا ودراسة، إعداد / فراج بن ناصر الحمد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٢٧هـ.

– إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، تحقيق/ عبدالمجيد دياب ـ مطبوعات مركز الملك فيصل، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

– إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٣٦٩هـ.

– البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي، تحقيق / محمد المصري – دار سعد الدين بدمشق – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

– تاريخ الأدب العربي ـ لبروكلمان، ترجمة / عبد الحليم النجار سنة ١٩٧٧م.

– تحقيق النصوص ونشرها، تأليف /عبد السلام هارون، مكتبة السنة ط٥، ١٤١٤هـ.

- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار، تحقيق / عزة العطار، مطبعة السعادة ١٩٥٥م.
- تلقيح الألباب في عوامل الكتاب لمحمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ، تحقيق د/ معيض العوفي، دار المدني ١٤١٠هـ.
- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب لمحمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ، تحقيق د/ معيض العوفي، دار المدني ١٤١٠هـ.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بَرّيّ، تحقيق/ عبد الحليم الطحاوي، الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- جواهر الآداب وذخائر الشعراء والكتاب لمحمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ، تحقيق د/ محمد قزقزان، الهيئة العامة السورية للكتاب ٢٠٠٨م.
- حاشية ابن بَرّيّ على درة الغواص، طبع مع حواشي ابن ظفر ١٤١١هـ.
- حاشية ابن بَرّيّ على المعرب، طبع بعنوان "في التعريب والمعرب وهو المعروف بحاشية المعرب، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٣٩٩هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب، تأليف / البغدادي، تحقيق / عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون بدمشق، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
- شرح الدرر اللوامع، تأليف / أحمد الأمين الشنقيطي، تحقيق / عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ.
- شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بَرّيّ، تحقيق د / عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ.
- شرح شواهد الشافية، تأليف / البغدادي مع شرح الرضي، تحقيق / محمد نور

الحسن وآخرون، دار اكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.
– فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية لغاية ١٩٢٦م.
– الكافي في علم القوافي، لمحمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ، تحقيق / رضوان الداية ١٩٨٦م.
– اللباب في الرد على ابن الخشاب، طبع مع مقامات الحريري، مطبعة مصطفى الحلبي.
– المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط١، ١٤٢٩هـ.
– معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٤١١هـ.
– المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه/ محمد فؤاد عبد الباقي – دار المعرفة بيروت – الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ.
– المعيار في وزن أوزان الشعراء، لمحمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينيّ، طبع مع كتاب الكافي في علم القوافي تحقيق / رضوان الداية ١٩٨٦م.
– نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، تحقيق د/ إحسان عباس– دار صادر بيروت –١٤٠٨هـ.